الورقة المرجعيّة لموضوعي
الجائزة العربيّة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة لتشجيع البحث العلمي
للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٢
والمؤتمر السّنوي للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

الموضوع الأوّل: جدليّة الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمّة في الوطن العربي

تواجه الأقطار العربيّة كافّة على مختلف مستويات تنوّعها إشكاليّة الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الوطنية الحديثة. وتعاني جميعًا من اختلالاتٍ على تنوّع طبيعة الاختلال ودرجته. وقد برزت في العقود الأخيرة أبعادٌ جديدة لعوائق الاندماج تمثّلت في ازدياد وتائر التّهميش الجهوي والأقاليمي، وحرف الصّراع الاجتماعي نحو المسار الطّائفي أو الهويّات ما دون الوطنيّة بشكلٍ عامّ. لذا تمّ اختيار هذه الإشكاليّة كأحد موضوعي الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٢ والمؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قصد تعميق النّظر في أوجهها وأبعادها ومصادر تسييسها. يفترض أن يتناول البحث في هذا الموضوع قضايا الاندماج الاجتماعي في سياق التّفكير في عمليّات تشكّل المجتمع وبناء الوحدة الوطنيّة داخل الدّولة العربيّة، والتّفكير أيضًا في عوائق هذا الاندماج سواء في عمليّة بناء الدولة أو عمليّات التحوّل الديمقراطي عربيًّا. والمقصود بذلك تناول العوامل الطّاردة المفكّكة والعوامل الجاذبة الموحّدة لعمليّة الاندماج الاجتماعي أو التّكامل الوطني. وتلعب المشتركات في الجغرافيا والثّقافة واللّغة والتّاريخ والمصالح دورًا مهمًّا في تغذية العوامل الجاذبة لعمليّة الاندماج الوطني وبناء الدّولة بقدر ما يضطلع التّهميش الاقتصادي والسّياسة وتسييس الهويّات الطائفيّة والجهويّة والقبليّة بدور كبير في إضعاف تلك العمليّة.

ويمكن أن تكون هذه العوامل الطاردة متعلّقة بسياسات الدّولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، أو بدرجة التطوّر الاقتصادي، أو ناجمة عن عواملَ خارجيّة. ويمكن تناول هذا الموضوع إمّا من زاوية المقاربة السوسيولوجية أو من زاوية نقد الأيديولوجيّات السّائدة، وسياسات الهويّة.

وفي هذا الموضوع يمكن تناول محاور تتعلّق بأقطارٍ بعينها، كما يمكن الاهتمام بمعضلة الاندماج القومي في العالم العربي، والتّكامل القومي داخل الوحدات الإقليميّة الفرعيّة التي يتألّف منها الوطن العربي(وادي النّيل، المغرب العربيّ الكبير، الهلال الخصيب، الخليج وشبه الجزيرة العربيّة). ويمكن أن يتّجه الحديث هنا، لإبراز أسباب إخفاق حصيلة التّكامل في الاتّحادات الإقليميّة الفرعيّة أو تعثّرها أو تواضعها، وهو ما يثير قضيّة تعثّر التّكامل العربي الذي قام عليه النّظام العربي ممثّلًا بجامعة الدّول العربيّة.

- يمكن مقاربة الموضوع من زاويةٍ أخرى، من قبيل التّفكير في الاندماج الاجتماعي ومجتمع المواطنة في الوطن العربي أو في قطرٍ عربي محدّد. أو يتّجه لتقديم تحليل في العلاقة بين الاندماج الاجتماعي والدّولة الوطنية في الأقطار العربيّة. فقد ساهمت الدّولة الوطنيّة في نشأتها الأولى في التاريخ الأوروبي في عمليّة التّلاحم بين فئات المجتمع، فحصل الاندماج بفضل الأدوار التي مارستها الدّولة الوطنيّة، كفضاءٍ سياسيّ ومؤسّسي للتّعاضد والتّضامن.

- وهناك زاوية أخرى يمكن أن يعمل فيها الفكر عند دراسة الاندماج الاجتماعيّ العربيّ، وهي أثر الصّراعات الإقليميّة أو الدّولية في الصّراع داخل القطر الواحد أو على مستوى إقليمي ما فوق قطري.

- ومن الممكن أيضًا معالجة الموضوع في علاقته بالمتغيّرات التي بسطتها آليّات عمليّة العولمة الجارية بإيقاعٍ متلاحق ومتصاعد في العالم منذ نشوء الرأسمالية والتجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بالعمل في اتّجاه الدّفع بعمليّات التّكامل والتّشابك العمودي بين البلدان النّامية والمراكز الصناعيّة المتقدّمة، يقابلها التّفكيك الأفقي لإمكانيّات التّعاون بين البلدان النّامية التي توحّدها الجغرافيا السياسيّة، فضلا عن الرّوابط القوميّة كما هي حال البلدان العربيّة. ويشمل هذا التّفكيك بعث الهويّات الخصوصيّة والفرعيّة وقوْمنتها على مستوى التّشكيلات الوطنيّة بما يغذّي ديناميّة الانقسام والتّفكك فيها، وصولًا إلى ما دون الدّولة. إذ أنّ التفكّك الاجتماعي الحاصل في البلدان العربيّة، يتمّ في زمن تتّجه فيه أشكال الهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة إلى توحيد العالم ضمن تنميطٍ استهلاكيّ وثقافيّ تعزّزه وسائل التّواصل المتطوّرة مع تطوّر تقنية المعلومات والاتّصالات.

- كما يمكن مقاربة الموضوع من زاوية دور الاستعمار والإرث الاستعماري في تعميق سياسات الهويّة وتسييس التنوّع الطّائفي وقوْمنته.

- هذه بعض المحاور التي نفترض أن تقاربها الموضوعات التي ستتبارى من أجل الفوز بالجائزة في سنتها الثّانية، ويمكن أن نركبها في عناوين كبرى كما يلي:

- الاندماج الاجتماعي في القطر العربيّ الواحد، العوامل الجاذبة والعوامل الطّاردة، الفرص والصّعوبات.
- الطائفيّة وسياسات الهويّة.
- آليّات الاندماج أو التّكامل الاجتماعي الإقليمي الفرعي العربي، آفاقها وصعوباتها.
- عوائق الاندماج الاجتماعيّ العربيّ.
- التّحديث السياسي والاندماج الاجتماعي العربيّ.
- الاندماج الاجتماعي العربيّ ومجتمع المواطنة.
- الاندماج الاجتماعيّ في القطر العربيّ الواحد، العوامل الجاذبة والعوامل النّابذة، الفرص والصّعوبات.
- الاندماج الاجتماعيّ العربيّ والصّراع الدّولي والإقليمي في المحيط الجغرافيّ العربيّ.
- الاندماج الاجتماعي العربي في زمن العولمة.
- الاندماج الاجتماعي والتحوّل الديمقراطي.
- الدّولة والاندماج الاجتماعي.
- الثّورات العربيّة وسؤال الاندماج الوطني والقومي.

الموضوع الثاني: ما العدالة في الوطن العربيّ اليوم

ينفتح هذا الموضوع على مفهوم العدالة، كمفهومٍ فلسفيّ بدايةً، ثمّ كمفهوم سياسيّ اجتماعي واقتصادي وسياسي، بعلاقته بالحقوق السياسيّة والاجتماعيّة. ويتناوله سؤال الجائزة في دورتها الثّانية وكذلك المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، بحكم أنّه يُعدّ اليوم واحدًا من أهمّ المداخل المطروحة لمقاربة جوانب من إشكالات الفكر والمجتمع المعاصرين. وتتجلّى أهمّية الموضوع، انطلاقًا من كونه يقارب إشكالًا مركبًا، يتداخل فيه السّياسي بالأخلاقي، وبالثّقافي، وبالاجتماعي والتّنموي، أي بمختلف القيم التي تتّجه المجتمعات البشريّة لترسيخها والدّفاع عنها. ويمكن مقاربة الموضوع من زوايا نظريّة وأخرى عمليّة، بهدف الإحاطة بمختلف أبعاده ودلالاته، وصيغ تداوله في المجتمعات العربيّة وفي الفكر العالميّ.

وتقبل الأبحاث التي تقاربه مقاربة نظريّة في ضوء أسئلة العدالة، كما تطرح اليوم في الفكر المعاصر، على أن تتمّ الإشارة إلى أهمّية النّقاشات الدّائرة في إطار للفكر والواقع العربيّين. ويمكن لبعض الأبحاث أن تعالج مفهوم العدالة في التّراث العربي، بحكم أنّ الجائزة معنيّة بالمتغيّرات الجارية في المجتمعات العربيّة، على أن توضّح راهنية المعالجة وعلاقتها بإشكاليّات فكريّة حاضرة مثل قضايا العدالة والدّيمقراطية، والعدالة الاجتماعيّة في الوطن العربي.

يسجّل المهتمّ بقضايا الفكر العربي، أنّ مفهوم العدالة بدأ يحتلّ مكان مفاهيم أخرى كانت تُتداول قبله بصيغٍ عديدة، فقد حلّت مفردة العدالة الاجتماعيّة منذ ثلاثة عقود، وأصبحت تُتداول في بعض الكتابات كبديلٍ لمفردة الاشتراكيّة. كما أخذ مفهوم الإنصاف يحتلّ مكانًا محوريًّا في نظريّة التّنمية. ومن هنا يمكن مقاربة المفهوم من زاوية علاقته بفكرة المساواة الاجتماعيّة ومفهوم الإنصاف الاجتماعيّ والمساواة في الحقوق وغيرها.

لا ينبغي أن نغفل شكلًا آخرَ من أشكال استعادة مفهوم العدالة، نقصد بذلك الاستعادة الحقوقيّة، كما هو حاصل في موضوع ما أصبح يُعرف بالعدالة الانتقاليّة للدّول التي شهدت أو تشهد تحوّلا ديمقراطيًّا. وهنا يمكن أن تُقبل الأبحاث التي تقارب نماذج من العدالة الانتقاليّة في أوروبا، وجنوب أفريقيا، وأميركا اللاتينيّة. كما يمكن أن تُقبل الأبحاث التي تعنى بالعدالة الانتقاليّة في البلدان العربيّة.

ونستطيع أن نرتّب المحاور الواردة أعلاه في عناوينَ كبرى كما يلي:

- العدالة في الفكر الفلسفي والسّياسي والاقتصادي المعاصر.
- العدالة في التّراث العربي.
- العدالة والاشتراكيّة ومفهوم المساواة في الكتابات العربيّة المعاصرة.
- العدالة والثّورات العربيّة.
- العدالة الانتقاليّة في العالم، نماذج وتجارب.
- العدالة الانتقاليّة في الوطن العربيّ، نماذج وتجارب.
- العدالة والإنصاف الاجتماعي في نظريّات التّنمية.
- العدالة والحقوق السياسيّة والسّلطة وقوّة الدّولة.
- العدالة والأمن الإنساني(أمن الإنسان بمعناه الشّامل).
- العدالة في منظور القيم.